

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٩٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الذي طلب فيه المجلس أن أقدم إليه تقارير دورية عن التطورات في أنغولا، بما في ذلك توصيات بشأن تدابير إضافية قد يرى المجلس أنها تنهض بعملية السلام في البلد. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة منذ صدور تقرير الأخير في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/351).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - لا زال العداء الدفين وعدم الثقة اللذان تذكي نارهما حملات الكراهية، قائمين بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) التي يقودها السيد جوناس سافيمي. وبالرغم من الضغوط المتزايدة التي يمارسها المجتمع المدني من أجل تسوية سياسية للصراع، فقد استمرت المعارك دون هوادة مع ما يترتب عنها من عواقب إنسانية وخيمة.

٣ - وقد اتسع نطاق أنشطة حرب العصابات التي تقوم بها يونيتا لتشمل أنحاء عديدة من البلد، ولا سيما خلال الأشهر الأخيرة. ففي ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، هاجمت قوات يونيتا بلدة كاكسييتو في مقاطعة بينغو (التي تبعد ٦٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من لواندا)، مما أدى إلى مقتل ١٥٠ شخصا وإصابة أعداد أخرى، فضلا عن اختطاف ٦٠ طفلا من مدرسة تديرها منظمة غير حكومية، أطلق سراحهم في ٢٥ أيار/مايو. وبالإضافة إلى كمائن وهجمات أخرى عديدة، أعلنت يونيتا مسؤوليتها عن إطلاق النار على طائرة لبرنامج الأغذية العالمي بالقرب من كويتو، بمقاطعة بيب في حزيران/يونيه وكذا عن هجوم على قطار للمسافرين في مقاطعة كوانزا نورتي في آب/أغسطس ٢٠٠١، حيث أسفر الحادث الأخير عن مقتل أكثر من ٢٥٠ شخصا إضافة إلى عدد كبير من الإصابات. وقد أدان الأمين العام

المهجوم المتعمد على القطار وأكد الحاجة الملحة إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع (SG/SM/7916). وقد ادعت يونيتا، أثناء هجومها على الطائرة والقطار، بأنهما كانا ينقلان قوات حكومية ومعدات حربية وهي مزاعم نفتها الحكومة بشدة. كما استغلت هذين الحادثين لتشير إلى أن الحركة مستعدة لأن تقابل بالمثل أي تصرف أو مبادرة من الحكومة تجاه وقف إطلاق النار، مؤكدة استعدادها للحوار.

٤ - وفي أعقاب الهجوم على كاكسيو، أصدرت اللجنة المشتركة بين الطوائف المعنية بالسلام في أنغولا خبراً صحفياً في ٢٩ أيار/مايو يدعو إلى الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار. كما أكدت مجدداً صلاحية بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، باعتباره أساساً لأي مناقشات مستقبلية، مذكرة الأطراف بالحاجة إلى طرح جميع القضايا الحساسة على طاولة المفاوضات.

٥ - وفي خطاب ألقاه الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس في لواندا بمناسبة افتتاح مؤتمر دولي يوم ٢ أيار/مايو، أوضح في جملة أمور بأن حكومته قد اختارت الحل العسكري للصراع في أنغولا باعتبار ذلك دفاعاً مشروعاً عن النفس. كما استغل الرئيس هذه المناسبة ليؤكد مجدداً اقتراح الحكومة للسلام الذي يتكون من أربع نقاط، وهو المقترح الذي أشرت إليه في تقريره الأخير (S/2001/351، الفقرة ٦). ثم طلب من السيد سافيمي أن يبين متى ينوي إيقاف الحرب وكيفية تطبيق بروتوكول لوساكا. وفي ٢٨ آب/أغسطس، دعا الرئيس دوس سانتوس مرة أخرى السيد سافيمي إلى إعلان وقف إطلاق النار، وإلقاء أسلحته والانضمام إلى العملية الديمقراطية.

٦ - وفي ١٣ أيار/مايو وجه السيد سافيمي رسالة إلى الكنيسة يطلب منها أن تواصل مساعيها من أجل السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا. وأفاد بأن يونيتا مستعدة للدخول في مناقشة وطنية تشمل جميع الأطراف بشأن كيفية وضع حد للحرب. وبعد شهر من ذلك، أشار السيد سافيمي، خلال لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية، إلى أن حركته لا تستطيع أن تعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد أو أن تلقي أسلحتها بسبب عدم وجود آليات للتحقق. كما أصدرت قيادة يونيتا وثيقة معنونة "مقترحات لحل الصراع الأنغولي" تتضمن في جملة أمور مقترحات لإقامة حكومة انتقالية وإنشاء مجلس أعلى للسلام يتشكل من القادة التاريخيين للحركة الشعبية لتحرير أنغولا الحاكمة ويونيتا والجهة الوطنية لتحرير أنغولا وغيرهم من القادة السياسيين وزعماء المجتمع المدني. كما دعت الوثيقة إلى الاعتراف المتبادل بالذنب، وإلغاء جميع القوانين ضد يونيتا ورفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن. وفي

أيلول/سبتمبر، وجّه أمين العلاقات الخارجية ليوينيتا رسالة إلى الأمين العام أكد فيها مجدداً تفسير يونيتا لبروتوكول لوساكا.

٧ - وأكد مؤتمر الكنيسة الأسقفية لأنغولا وسان تومي رداً على مختلف المبادرات التي اقترحتها يونيتا الدعوة إلى وقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن وفوري. كما أبلغ المؤتمر رسالة إلى السيد سافيمي تحمل تواريخ أساقفة جنوب أفريقيا تتضمن مقترحات بشأن كيفية حل الصراع الأنغولي، بما في ذلك وقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن وإصدار العفو. وفي بداية أيلول/سبتمبر، رد الجنرال أنطونيو سيبياستياو دمبو نائب رئيس يونيتا بشكل إيجابي على المقترحات المقدمة من المؤتمر الكنسي ولجنة السلام في أنغولا. كما شكلت شبكة للسلام في بداية أيلول/سبتمبر تتكون من شخصيات مرموقة دينية ومدنية.

٨ - وقد رفض بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير أنغولا مقترحات الكنيسة بدعوى أنها تمثل محاولة لوضع الحكومة ويونيتا على قدم المساواة. بيد أن يونيتا أصدرت نشرة إخبارية تعترف فيها بتسلم رسالة الكنيسة وتعد باتخاذ خطوات ملموسة للاستجابة لنداء الأساقفة من أجل السلام. ومن جانبها قررت الجمعية الوطنية الأنغولية، في ٢٧ نيسان/أبريل، إنشاء لجنة مخصصة للسلام والمصالحة الوطنية تتكون من ٢٤ عضواً. كما وافقت على مقترحات بإنشاء آليات من شأنها أن تيسر الاتصالات بين الأطراف المتحاربة وغيرهم من العناصر الفاعلة المعنية. وقد أُعطي للجنة التي يرأسها أحد أعضاء الحزب الحاكم، مهلة ستة أشهر لتقديم تقريرها.

٩ - وفي آب/أغسطس، أذاعت يونيتا وثيقة معنونة "مقترحات لإيجاد حل للصراع الأنغولي" اقترحت فيه، في جملة أمور، إقامة حكومة مؤقتة وإنشاء مجلس أعلى للسلام يتألف من زعماء الحزبين، وكذلك سائر الشخصيات السياسية وشخصيات المجتمع المدني البارزة. ونظراً لأن بروتوكول لوساكا يظل الأساس لعملية السلام، فإنه من غير المتوقع اعتبار اقتراح يونيتا خياراً قابلاً للبقاء.

١٠ - ولا يزال تحديد موعد الانتخابات العامة المقبلة يثير الكثير من الجدل. ففي بداية آب/أغسطس، اجتمع مجلس الجمهورية تحت رئاسة الرئيس دوس سانتوس وقرر الإبقاء على الجدول الزمني الأصلي للانتخابات وهو النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. بيد أن معظم أحزاب المعارضة حاجت بأن الحالة السياسية والعسكرية السائدة ليست مؤاتية لإجراء الانتخابات. وفي غضون ذلك أعلن الرئيس دوس سانتوس في خطاب ألقاه أمام اللجنة المركزية للجهة الشعبية لتحرير أنغولا الحاكمة، يوم ٢٣ آب/أغسطس، نيته عدم الترشح للانتخابات العامة المقبلة. كما أشار الرئيس إلى وجود حاجة إلى إعادة تنقيح القانون

الانتخابي واعتماد دستور جديد وإجراء إحصاء للسكان وإعادة توطين معظم المشردين وتوفير ضمانات أمنية لتيسير حركة تنقل الناس، قبل إجراء الانتخابات.

١١ - وما فتئت حكومة كوت ديفوار تبذل الجهود من أجل تحسين علاقتها مع أنغولا. ففي أيار/مايو ٢٠٠١، قام الرئيس لوران غباغبو بزيارة رسمية إلى أنغولا ألقى خلالها كلمة أمام الجمعية الوطنية. وقد وعد الرئيس غباغبو في كلمته، إضافة إلى أمور أخرى، بالتقيد بصرامة بالعقوبات المفروضة على يونيتا من خلال ضمان عدم استخدامها لأراضي كوت ديفوار كقاعدة لزراعة حكومة أنغولا. كما تعهد بسحب جميع جوازات السفر الإيفوارية التي مُنحت لمسؤولي يونيتا، وذلك قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٢ - واستمر التحسن في العلاقات بين أنغولا وزامبيا. فخلال الأشهر الستة الماضية، تبادل وزراء الخارجية والدفاع في البلدين الزيارات. وإضافة إلى ذلك حضر الرئيس دوس سانتوس، يوم ٢٦ حزيران/يونيه، اجتماعاً ثلاثياً في لوساكا مع الرئيسين الناميبي والزامبي كرّس للتعاون الأمني. وأعرب الرئيس دوس سانتوس في كلمته أمام القمة المصغرة، عن ارتياحه للحالة على الحدود الأنغولية الزامبية معترفاً بمساهمات ناميبيا وزامبيا في تحقيق السلام في أنغولا. ونتيجة لهذا التحسن، اتفق جيش البلدين على القيام معاً بدوريات على حدودهما المشتركة.

١٣ - وناقش مجلس الأمن مسألة أنغولا في ٢٠ أيلول/سبتمبر وأصدر رئيس المجلس بياناً (S/PRST/2001/24) أذان فيها بشدة الهجمات الإرهابية التي شنتها قوات يونيتا على السكان المدنيين. وأشار البيان أيضاً إلى تصميم المجلس على الإبقاء على الجزاءات ضد يونيتا حتى يقتنع بالوفاء بالشروط الواردة في قراراته ذات الصلة. واعتبر المجلس برنامج السلام ذي النقاط الأربع الذي اقترحتته حكومة أنغولا مؤشراً مفيداً للمجالات التي ينبغي التوصل فيها إلى اتفاق أو إحراز تقدم. وشجع أيضاً الحكومة على تعزيز عملية السلام ورحب بمبادرات الحكومة، وكذلك الشعب الأنغولي، بما في ذلك المجتمع المدني والكنائس.

١٤ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، التقيت بالسيد فرناندو دا ببيدادي دياس دوس سانتوس "ناندو" وزير الداخلية، الذي أشار إلى أن العلاقات بين الحكومة والأمم المتحدة قد تحسنت، وأكد أن على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور، لا سيما في مساعدة إدارة صندوق السلام والمصالحة الوطنية، والمشروع الرائد لإعادة توطين السكان المتأثرين بالصراع وفي الاستعداد للانتخابات العامة. وأعدت تأكيد رأيي ومفاده أنه لا يمكن حل الصراع بالوسائل العسكرية وحدها وأنه يتعين إيجاد طرق بناءة لوضع حد للحرب في إطار اتفاق لوساكا.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أجرى أعضاء آلية رصد الجزاءات ضد يونيتا والمنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) عدة زيارات إلى أنغولا. وأجروا مناقشات مع الحكومة ومع المسؤولين العسكريين السابقين لليونيتا فضلا عن ممثلي السلك الدبلوماسي. ومن المتوقع أن تقدم هذه الآلية تقريرا تكميليا إلى المجلس في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر.

١٦ - وقام وكيل الأمين العام السيد إبراهيم غمباري مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا، بزيارة إلى أنغولا في بداية أيار/مايو ٢٠٠١ للتشاور مع حكومة ذلك البلد والأطراف الأخرى المعنية بشأن أفضل السبل التي تمكن الأمم المتحدة من المساعدة بالإسراع في عملية السلام. وخلال مقام السيد غمباري في أنغولا، أجرى مشاورات مع عدد من الزعماء السياسيين والدينيين، وكذلك مع ممثلي بعض المنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي. وقد استقبله الرئيس دوس سانتوس حيث سلمه رسالة مني. وفي رده المؤرخ ١٥ أيار/مايو، اعترف الرئيس بالأثر الإيجابي للجزاءات المفروضة على يونيتا ملتصا بمساعدة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية المقبلة وفي تنفيذ مشروع نموذجي لإعادة توطين المقاتلين المتضررين من الحرب والمسرحين فضلا عن إنشاء صندوق للسلام والمصالحة الوطنية الذي رصدت الحكومة له مبلغ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبخصوص عملية السلام، وعد الرئيس دوس سانتوس بإبلاغي في الوقت المناسب بنتائج المناقشة الداخلية الجارية في البلد بشأن هذه المسألة الحاسمة. وبعد تسلمي رسالة الرئيس وردي عليها بتاريخ ٦ حزيران/يونيه حيث وعدت بأن تقدم المنظمة المساعدة في تلك المجالات الثلاثة، أوفد فريق متعدد التخصصات بقيادة الأمم المتحدة إلى أنغولا في آخر أيلول/سبتمبر لمناقشة تفاصيل الطلب مع السلطات. وقد عادت البعثة منذئذ إلى المقر وستنظر الأمانة العامة بدقة في توصياتها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات المتابعة.

ثالثا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٧ - ما زالت حقوق الإنسان في حالة يرثى لها من جراء الصراع الدائر. فالمبادئ الإنسانية يضرب بها عرض الحائط حيث يتعرض المدنيون لطائفة عريضة من انتهاكات حقوق الإنسان. والكمائن المنصوبة على الطرق الرئيسية تهدد هي والألغام الأرضية أرواح المدنيين وتحد من حرية الحركة. وثمة أيضا تقارير تفيد بوقوع عمليات نهب واغتصاب واختطاف بالإضافة إلى اختطاف القصر لاستخدامهم في أعمال العتالة. وقد بدأت يونيتا مؤخرا تزيد من كثافة تعرضها للمدنيين. وما الاعتداء على قطار مدني في إقليم كوانزا

نورتي، وهو الاعتداء الذي أعلنت يونيتا مسؤوليتها عنه، إلا دليل على التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان.

١٨ - ومن ثم برنامج حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا يسهم، من خلال الشراكة مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني على الصعيدين المحلي والوطني، في إنشاء آليات صالحة للاستدامة تمكن المواطنين الأنغوليين من معرفة حقوقهم وممارستها وتدعم في الوقت نفسه المؤسسات الحكومية المسؤولة عن حماية تلك الحقوق. ويلتزم البرنامج بزيادة أنشطته لتحسين أساليب إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا نظرا لضعف نظام العدل الوطني الذي يكاد أن يكون معدوما في الريف وبخاصة في المناطق المتضررة بشدة من حرب العصابات.

١٩ - وإدراكا من الحكومة لهشاشة مؤسسات النظام القضائي فقد طلبت إلى مكتب الأمم المتحدة في أنغولا التوسع في أنشطته في مجال حقوق الإنسان بحيث تشمل المناطق الريفية بغية كفالة حماية مواطنيها الذين تنتهك حقوقهم الأساسية بصفة منتظمة. واستجابة لذلك، اضطلع المكتب في ظل الشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني بعدد كبير من الأنشطة والمشاريع الممولة من التبرعات والتي تهدف بصفة خاصة إلى تهيئة فرص الوصول إلى العدالة وزيادة تلك الفرص. وتشمل تلك الأنشطة دعم مشروع لإقامة نظام لمتابعة القضايا وذلك بالشراكة مع مكتب المدعي العام ومصلحة السجون والإدارات الوطنية للتحقيق الجنائي والشرطة الاقتصادية. ويهدف ذلك المشروع إلى زيادة فعالية الرقابة القانونية على عمليات الاحتجاز على ذمة المحاكمة والحبس. ويقتصر المشروع المذكور، في المرحلة الراهنة، على لواندا وذلك باستثناء نظام تتبع القضايا بمكتب المدعي العام الذي تم توسيع نطاقه ليشمل مقاطعتي هويلا وبنغيلا.

٢٠ - وثمة مجال آخر وجه فيه الدعم إلى رابطة المحامين الأنغوليين عن طريق إجراء دراسة تتناول بالتقييم أداء نظام العدالة. وأظهرت نتائج تلك الدراسة التي جرى بحثها في حلقة نقاش ضمت ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية المختصة والجمعية الوطنية والمجتمع المدني، وجود نقص حاد في الموظفين المؤهلين والموارد المادية. وقد عولجت، بقدر ما في لواندا، مسألة افتقار المواطنين الأنغوليين للمحاكم البلدية والمساعدة القانونية وذلك من خلال الجهود المشتركة لمكتب الأمم المتحدة والحكومة، وعن طريق برامج مختلفة لتقديم المساعدة القانونية من قبيل منظمة المحامين غير الحكوميين في ماوس ليفر ومشروع توفير المساعدة القانونية في الحالات الطارئة. وقد تم التوسع في الأنشطة المضطلع بها في ماوس ليفر لتشمل بنغويلا وهويلا. بيد أن المقاطعات الـ ١٦ المتبقية في حاجة إلى أن تولي اهتمام عاجل

في هذه المرحلة. ومكتب الأمم المتحدة على استعداد لدعم وتعزيز هذه البرامج لا سيما في المقاطعات التي تحتاج إلى المساعدة بشدة.

٢١ - وما برح المكتب يدعم أيضا المشاريع المضطلع بها على الصعيد الوطني مع القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية ومكتب المدعي العام ووزارة العدل بغية تحسين قدرة تلك المؤسسات على حماية حقوق الإنسان. كما أنه ظل يقدم المساعدة للجنة التاسعة التابعة للجمعية الوطنية والمكلفة بالوساطة في حالات انتهاك حقوق الإنسان على يد مؤسسات الدولة والإدارة. إلا أن اللجنة يعوزها الموظفون والموارد المادية كيما يتسنى لها أن تعالج بفعالية القضايا التي يصل متوسط عددها يوميا إلى ٦٠ قضية. ويهدف المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات تسمح بتجميع الالتماسات الواردة والبت فيها بشكل أفضل. وكتطور طبيعي للبرامج المضطلع بها بنجاح، على الصعيد المركزي، سيتوسع المكتب بالتدرج، في أنشطته في مجال دعم المقاطعات على نحو ما تقتضيه الظروف.

٢٢ - وما زالت مسألة حرية التعبير تشكل مصدرا للقلق رغم وجود بعض وسائل الإعلام المستقلة في لواندا وبنغيلا. ونظرا لأهمية الانتخابات القادمة يتحتم نشر الوعي بحرية التعبير ليس فحسب في لواندا حيث يترافع محامون من المنظمات غير الحكومية في القضايا المنظورة أمام المحاكم بل وأيضا في المقاطعات الريفية بوجه خاص. وقد واصل المكتب في ظل الشراكة مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة العدل وإذاعة الكنيسة، أنشطته في مجال التوعية وقام بتطويرها في كل من لواندا والمقاطعات. وبث المكتب بالاشتراك مع محطة الإذاعة الوطنية ٢٤ تمثيلية تعالج حقوق الإنسان بأربع لغات وطنية.

٢٣ - ونظرا لضرورة التحرك على وجه الاستعجال لتوفير الحماية بصفة عامة للمشردين داخليا أقامت شعبة حقوق الإنسان تعاونًا وثيقًا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وزادت جهودها الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة للحماية (نيسان/أبريل ٢٠٠١)، وذلك ضمن الإطار العام الذي تمّياً من خلال موافقة الحكومة على المعايير الدنيا لإعادة توطين السكان المشردين. وقد طلب إلى الشعبة أداء دور رئيسي في تحديد مجموعة مشتركة من الأهداف في مجالي بناء القدرات والتعبئة المجتمعية.

٢٤ - وقد تم تحديد ثلاثة مجالات رئيسية ليعمل فيها، مستقبلاً، برنامج حقوق الإنسان التابع للمكتب ألا وهي: كفالة إمكانية الوصول إلى العدالة وحق المواطنين في المشاركة وبناء الثقة. وسيبذل أيضاً، جهد لضمان إدماج أنشطة حقوق الإنسان بالكامل في الولاية العامة للمكتب وكفالة التعاون الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة في أنغولا.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٥ - على الرغم من التقدم الملموس المحرز، خلال الأشهر الستة الماضية، على طريق تحقيق استقرار السكان في المناطق الممكن الوصول إليها ما زالت الأوضاع الإنسانية خطيرة، وبخاصة في المناطق المتعذر الوصول إليها حيث تشير أدلة موثوقة إلى تدهور الأوضاع تدهورا مشهودا. ففي نهاية آب/أغسطس وصل عدد الأشخاص، الذين أفادت التقارير، بأنهم شردوا منذ استئناف أعمال القتال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إلى ما يربو على ٣ ملايين شخص وقد أكدت المنظمات الإنسانية أن عددهم يقارب ١,٣ مليون شخص. وتشمل المقاطعات التي يتركز فيها المشردون داخليا بأعداد كبيرة بيهه وهويلا وهوامبو ومالنجي. ومنذ آذار/مارس تسبب النشاط المتصل بالحرب وانعدام الأمن الغذائي في تشريد ما يربو على ١٦٥ ٠٠٠ شخص. وأدت الفيضانات التي اجتاحت جنوبي أنغولا في نيسان/أبريل والاعتداءات التي وقعت خلال أيار/مايو إلى تشريد عدد يتراوح بين ٩٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ شخص بصفة مؤقتة، خلال مدة قدرها ثلاثة أشهر. فضلا عن ذلك كان لانعدام الأمن بشكل متزايد في الجزء الشمالي من مقاطعة ويجي خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس أثره في اضطرار ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي إلى التماس الملاذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٦ - وكان من نتيجة اشتداد ضراوة الحرب أن نشأت أوضاع بالغة الخطورة في مقاطعة بيهه. ففي كماكوبا تجاوزت معدلات سوء التغذية بوجه عام ٤١ في المائة في أربع مواقع في نيسان/أبريل وبلغت ٤٦,٦ في المائة في مركز المرور العابر في ديكاسك دي آروز. وبحلول نيسان/أبريل كان الأطفال المهددون بالموت يشكلون، على حد تقدير الوكالات، ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من مجموع الأطفال المصابين بسوء التغذية في كماكوبا. ووصلت معدلات الوفيات في مراكز التغذية العلاجية في بلدة كويتو المجاورة إلى ٢٤ في المائة في أوائل حزيران/يونيه وذلك قبل أن تتقلص في نهاية الشهر نفسه. ورغم عدم استقرار الحالة الأمنية فتح، في نيسان/أبريل، ممر جديد يؤدي إلى كماكوبا واستهلت عملية إنسانية كبرى شملت توزيع الأغذية ومواد الإعاشة على نطاق واسع وتدخلات عاجلة في مجالات التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية. وبفضل المساعدة الإنسانية، انخفضت معدلات سوء التغذية، بوجه عام، بحلول منتصف تموز/يوليه انخفاضاً كبيراً في كل من كماكوبا وكويتو. ورغم أن الأوضاع في هاتين البلديتين ظلت مستقرة نسبياً اعتباراً من تموز/يوليه، استمر توافد المشردين من المناطق المتعذر الوصول إليها في مقاطعة بيهه على كل من البلديتين حتى أيلول/سبتمبر. وفي كماكوبا زاد عدد الأشخاص المشردين حديثاً من ٨ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه إلى ما يربو على ٢٣ ٠٠٠ شخص بحلول أيلول/سبتمبر.

٢٧ - وفي أيار/مايو، حددت الوكالات الإنسانية ١٤ منطقة من المناطق المتعذر الوصول إليها باعتبارها مناطق يشتبه في أنها تشهد أوضاعاً حرجية. وخلال الأشهر التالية، أفاد السكان الوافدين من مناطق داخل مقاطعة بيبه ومقاطعات أخرى بارتفاع معدلات سوء التغذية ارتفاعاً شديداً في مناطق كويمبا ورينغوما وامبولو موهاتفو في مقاطعة بيبه وموسيندي في مقاطعة كوانزاسول وكلها مناطق يتعذر الوصول إليها. وبحلول آب/أغسطس زاد عدد البلدات إلى ٢٠ بلدة، مما يستدل منه على تدهور الأوضاع بوجه عام تدهوراً مشهوداً في المناطق المتعذر الوصول إليها. وقدر عدد المقيمين في تلك البلدات والمهجرين بالخطر بما يربو على ٢٠٠.٠٠٠ شخص. ورغم أن السلطات الحكومية تعهدت بإيصال مساعدات ضخمة عاجلة إلى جميع المناطق المنكوبة المتعذر الوصول إليها وبوجه خاص كويما وموسندي تفيد التقارير أن أشد السكان تضرراً لم يصل إليهم حتى الآن سوى نذر يسير من المساعدات.

٢٨ - وخلال تموز/يوليه أجرى ممثلو الحكومة والمنظمات الإنسانية التقييم السنوي السريع للاحتياجات الحيوية في ٢٩ منطقة يتعذر الوصول إليها في ١٢ مقاطعة. وقد خلصوا إلى أن أوضاع المشردين داخلياً في مراكز المرور العابر والمشردين حديثاً والسكان الذين لا تتوفر لهم أسباب المعيشة هي أشد الأوضاع حرجاً. ورغم أن بعض السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الأرض الزراعية قد استفادوا من الحصاد في نيسان/أبريل وأيار/مايو فقد خلص التقييم السريع إلى أن الغالبية الساحقة من المشردين لم تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى أرض مناسبة ولم يتسن لهم زراعة كميات كافية من المخزون الغذائي لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية. وبلغت معدلات سوء التغذية أقصى ارتفاعاً لها في المناطق التي تتدفق عليها أعداد ضخمة من السكان المشردين حديثاً ومن بينها منطقتي كويما وشيبيا (مقاطعة هومبو) وغاندا وكوبال (مقاطعة بنغولا) ولوينا (مقاطعة موكسيكو). وكانت معدلات سوء التغذية مرتفعة أيضاً، بين السكان المقيمين الذين رزحت استراتيجياتهم للتغلب على الصعاب تحت وطأة ضغوط بالغة الشدة. ورغم الاستدلال على وجود احتياجات لدى البلدان الـ ٢٩ جميعاً فقد تركزت الاحتياجات الماسة في أربع مقاطعات (مقاطعة بيبه ومقاطعة موكسيكو، ومقاطعة هويلا الشمالية ومقاطعة بنغولا الوسطى). وجاء في التقييم أنه في حالة سحب المساعدة الإنسانية أو تقليصها سرعان ما قد تنشأ أوضاع خطيرة في مقاطعتين إضافيتين هما هومبو ومالانجي.

٢٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ظلت معدلات الاعتلال والوفيات مرتفعة في مناطق كثيرة، وبخاصة بين السكان المشردين حديثاً الموجودين في المخيمات ومراكز المرور العابر المكتظة. وما زالت الملاريا وفقر الدم (الأنيميا) والتهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال هي أكثر الأمراض استشرافاً وأكثرها تسبباً في الوفاة. ومما زاد من تفاقم الأوضاع

الصحية المهشة محدودية الإمدادات من الأدوية الأساسية ونقص عدد العاملين في مرافق الصحة وقد أدت تلك الأحوال إلى تفشي أمراض يمكن اتقاؤها من بينها الحصبة في مقاطعة أويجي والحمى الشوكية في مقاطعة بنغيا.

٣٠ - وتفاقت الأوضاع الإنسانية عموماً بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات الغامرة خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل، حيث فقد عشرات الآلاف من السكان في المناطق الساحلية ومناطق أخرى ديارهم وحقولهم وبخاصة في مقاطعة بنغيا الوسطى ومقاطعات كونين وهويلا وناميب الجنوبية. وتقلصت بشدة إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة بسبب المياه التي غمرت الطرق البرية ونتيجة لانهيار الجسور وتلف خطوط السكة الحديدية. وقد أجري على وجه السرعة، تحت قيادة الوحدة الفنية لتنسيق المساعدة الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تقييمان فيان في ١٥ منطقة منكوبة بالفيضانات. وخلال الأشهر الثلاثة التالية، نفذ الشركاء العاملون في مجال الشؤون الإنسانية خطة عمل موحدة تهدف إلى تثبيت الأوضاع وتوفير أسباب الرزق من جديد. وفضلاً عن ذلك، أفرجت الحكومة عن موارد لإصلاح الهياكل الأساسية التالفة.

٣١ - واضطلع خلال الفترة المشمولة بالتقرير (تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر) بثلاث جولات من أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال. وكانت جولة شهر تموز/يوليه حتى أول حملة يضطلع بها على نحو متزامن ومشارك مع البلدين المجاورين (جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا). ورغم التحسن الكبير في معدل التغطية، لم تصل حملة التحصين خلال تموز/يوليه، إلى ما يربو على ٢٠ بلدية ولم تغط أجزاء كبيرة من ٤٨ بلدية أخرى التغطية المناسبة. ولم تصل حملة آب/أغسطس إلى ١٩ بلدية.

إمكانية الوصول والأمن

٣٢ - على عكس التوقعات، لم تطرأ زيادة على إمكانية الوصول إلى فئات السكان المعرضة للخطر، خاصة في المناطق الجديدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلقد ظلت المناطق الأمنية المتاخمة للمدن والبلدات الإقليمية محصورة وفي ٦ مناطق (موكسيكو وبييه ومالانجي، وأويغه، وبينغو وكواندو كوبانغو) تقلصت هذه المناطق الخارجية بفعل الضغط المكثف. واستمرت حالة الطرق التي تربط بين العواصم غير آمنة في القطاعين الأوسط والشرقي من البلاد، وتم إنشاء ممر بري جديد واحد فقط يفضي إلى كاماكوبا.

٣٣ - ولا تزال حالة مهبط الطائرات في لوينا؛ وكويتو كوانافالي؛ وأويغه؛ وكويتو تتسم بالرداءة. وبالرغم من أن الحكومة ملتزمة بالإصلاح الفوري للمهبط الجوي في كويتو، إلا أن التقدم ظل بطيئاً. إذ لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي من تسليم إلا ٦٠ في المائة من

الاحتياجات إلى كويتو. وفي أيار/مايو أعاق الافتقار للوقود اللازم للعمليات الجوية المتجهة من محور كاتومببلا (مقاطعة بنغويلا) تسليم المساعدة إلى المناطق التي تحتاجها في جميع أنحاء البلاد. وفي مالانجي، تعين أيضا تقليص أنشطة إزالة الألغام والتوطين بسبب حالات نقص الوقود.

٣٤ - ولا تزال الأحوال الأمنية متقلبة. فقد سُن أكثر من ٣٠٠ هجوم مسلح على القوافل التجارية ومواقع التوطين ومناطق تجمع السكان. وأدى هجوم سُن يوم ٥ أيار/مايو على كاكسيو، عاصمة مقاطعة بينغو التي توجد على بُعد ٦٠ كيلومترا من لواندا، إلى تشريد مؤقت لعدد يتراوح بين ٥٠.٠٠٠ و ٧٠.٠٠٠ شخص باتجاه لواندا. وخلال هذا الهجوم قُتل عدد غير معروف من المدنيين، بما في ذلك أربعة من العاملين في صفوف المنظمات الإنسانية غير الحكومية. وجرى نقل ٤٩ من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بشكل فوري إلى لواندا؛ وتعرض ٦٠ طفلا على الأقل، ومدرس واحد وعدد غير مؤكد من المدنيين الراشدين للاختطاف. وفي ٢٥ أيار/مايو أُطلق سراح ٦٠ طفلا واثنين من الراشدين في مقاطعة كوانزا الشمالية. ولا يزال مصير ٣٥ طفلا إضافيا غير معروف بعد هذا الهجوم.

٣٥ - وفي ٢١ أيار/مايو، سُن هجوم على غولونغو آلتو (مقاطعة كوانزا الشمالية)، مما أدى إلى تشريد ٤.٠٠٠ شخص باتجاه عاصمة المقاطعة، دالاتاندو. وجرى أسر بعض العاملين الوطنيين في مجال المساعدة الإنسانية وأطلق سراحهم فيما بعد. وخلال شهر حزيران/يونيه، وقعت أعمال أدت إلى الإخلال بالأمن وبعض أعمال القتال داخل وبالقرب من ست من عواصم المقاطعات، وهي أويغه وكويتو وسواريمو ودلاتاندو وهوامبو ومالانجي. وفي ٢٨ حزيران/يونيه هوجمت أويغه. وإثر ذلك نقل ثلاثة وأربعون من موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمات غير الحكومية إلى لواندا لما يقرب من أسبوعين. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، سُنت هجمات على موكسالواندو (مقاطعة بينغو) مما أدى إلى نزوح ١٢.٠٠٠ شخص على الأقل إلى كاكسيو طلبا للسلامة.

٣٦ - وفي حزيران/يونيه سُنت هجمات على طائرتين من طائرات البضائع التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها تابعة لبرنامج الأغذية العالمي بينما كانت تحلق بين لوينا (مقاطعة موكسيكو) وكويتو (مقاطعة بيهه). وإثر هذه الهجمات أوقفت الرحلات الجوية للبرنامج لبضعة أيام، مما أدى إلى إعاقة رحلات الإغاثة الإنسانية في أنغولا، وبالتالي إلى تأخير الرحلات السفريّة والتجارية معا. كذلك أدى بث الألغام إلى الحد من العمليات الإنسانية ولا يزال يتسبب في قدر كبير من المعاناة الإنسانية. فخلال الفترة قيد الاستعراض

تعرض ما يربو على ٢٠٠ شخص إما للقتل أو للإصابة بجراح من جراء انفجار ألغام في ١٥ مقاطعة.

الحماية

٣٧ - لا تزال مشاكل الحماية مثار قلق خطير، لا سيما في المناطق المتنازع عليها عسكريا حيث تكون عمليات التصدي للمغاوير وعمليات حرب المغاوير موجهة ضد السكان المدنيين بشكل مباشر مما أدى إلى انتشار حالات انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. وخلال هذه الفترة شملت الانتهاكات التشريد القسري وحالات الاختطاف ونهب الممتلكات والملاحقة والأذى الجسماني وتجنيد القاصرين. وتتراوح نسبة الأنغوليين الذين تعوزهم الوثائق الرسمية أو بطاقات إثبات الهوية بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من السكان.

٣٨ - وكجزء من الجهود الجارية لإقامة آليات واقعية للحماية، جرى عقد سبع حلقات عمل إقليمية بشأن الحماية. وقام وتولى قيادة حلقات العمل هذه فريق عمل مقره في لواندا يضم ممثلين عن مكتب المدعي العام والقوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج (مينارس). وكانت الغاية منها هي إرهاب حس بعض الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن المبادئ الإنسانية ووضع خطة إقليمية محددة للحماية. وحضر كل واحدة من حلقات العمل هذه ما يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ من ممثلي الوزارات الحكومية والقوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية ومكتب المدعي العام والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية والهيئات الدينية والمجتمعية ووكالات الأمم المتحدة. وبنهاية آب/أغسطس كان قد تم وضع ١٠ خطط للحماية الإقليمية ووفق رسميا على ٦ خطط في مقاطعات مالانجي وبنغويلا وبييه وزاتير وكواندو كوبانغو وكوانزا الشمالية. وفي ثلاث مقاطعات، هي بنغويلا وبييه وكواندو كوبانغو، تم إنشاء أفرقة فرعية للحماية وهي تباشر أعمالها الآن.

الاستيطان وإعادة

٣٩ - وعلى عكس التوقعات، لم يتسن توطين أعداد كبيرة من السكان خلال هذه الفترة نتيجة لتدهور الأحوال الأمنية. وبالرغم من أن المشاركين كانوا يعتمون توطين ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا خلال هذه السنة، إلا أن من ثم توطين في قرابة ١٥ موقعا لا يتعدى ٦٧ ٠٠٠ شخص، وذلك خلال الفترة ما بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر. وثمة اتجاه مثير للقلق يتمثل في شن المزيد من الهجمات على مراكز التوطين. فخلال الفترة من نيسان/أبريل إلى منتصف آب/أغسطس، شن عليها ٣٣ هجوما منفصلا، بما في ذلك عدة هجمات في

مناطق كانت تعتبر فيما مضى آمنة (دومبي غراندي وكوبال وكاكولا وغولونغو ألتو، وكاكسيو ومدينة أويغه).

٤٠ - وخلال هذه الفترة جرى الاضطلاع بقرابة ٥٠ في المائة من مجموع مبادرات التوطين امتثالا للشروط المسبقة الموصوفة في قواعد توطين السكان المشردين. وأشارت الدراسة السريعة للاحتياجات الماسة إلى مشاكل مستمرة تتعلق بالامثال في مقاطعات كوانزا الشمالية وهويلا ومالانجي وموكسيكو وناميبي وكواندو كوبانغو، ولواندا الجنوبية وكونين وبانغويلا وهوامبو. وفي آب/أغسطس وضعت اللمسات الأخيرة على لوائح (الإجراءات التنفيذية) تطبيق القواعد، بعد ستة أشهر من المشاورات المكثفة. والهدف من اللوائح هو وضع إجراءات ملزمة قانونا تكفل تطبيق هذه القواعد بشكل موحد على نطاق البلاد ووضع مقاييس لمراقبة عملية التوطين. وبفضل نشر هذه اللوائح من المتوقع تحسين الامثال للقواعد بشكل كبير خلال الشهور المقبلة.

٤١ - وكجزء من جهد كبير ومستمر يرمي إلى تحسين الأحوال المعيشية لمعظم الأشخاص المتأثرين بالتشريد الداخلي تم إغلاق أكثر من ٣٠ من المراكز الانتقالية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وتوطين الأشخاص المعنيين (قرابة ٢٠٠٠٠ شخص) في مواقع مؤقتة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أغلقت أربعة مراكز انتقالية (اثان في غاندا بمقاطعة بنغويلا واثان في لوينا بمقاطعة موكسيكو) وتوطين ١٥٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك رفع مستوى مركز انتقالي واحد إلى منشأة للاستقبال في بالومبو (مقاطعة بنغويلا). وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، كان يوجد ١٣ مركز انتقالي مفتوح رغم جهود جارية كانت ترمي إلى إغلاق المزيد من هذه المراكز بنهاية السنة.

٤٢ - وحسب التقديرات التي أعدتها الوكالات فإن هنالك ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ من المشردين داخليا كانوا قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في مقاطعات بيبه وهوامبو وهويلا ومالانجي وموكسيكو. وبالإضافة إلى ذلك ذكر أن هنالك عمليات عودة طوعية، لا يعرف حجمها، وتمت في بعض المناطق التي يتعذر الوصول إليها. وفي مقاطعات بينغو ومالانجي وأويغه جرى تشريد الآلاف من العائدين مرة أخرى نتيجة أنشطة أدت إلى الإخلال بالأمن.

الأمن الغذائي

٤٣ - أكدت دراسة تقييم المحاصيل والمؤن الغذائية التي أجريت في أيار/مايو من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن كميات البذور والمعدات التي وزعت خلال العام ٢٠٠٠-٢٠٠١ تزيد على الكميات التي وزعت في العام الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك أتاحت لمعظم الناس إمكانية أفضل للحصول على قطع زراعية. فوفقا لبيانات وفرها مكتب الأمن الغذائي التابع لوزارة الزراعة، قام المستوطنون والمشدون داخليا بزراعة ما يقرب من ٢ ١٢٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي خلال الموسم الزراعي الأخير. وكانت أهم المساحات المزروعة توجد في مقاطعات هومبو وهويلا وأويغه وكوانزا الجنوبية. وبفضل ذلك طرأت زيادة كلية تفوق إنتاج العام السابق، رغم فترات الجفاف التي حدثت في المنطقة الشمالية وحالات الفيضان التي وقعت في المقاطعات الجنوبية.

٤٤ - وفي الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمز برنامج الأغذية العالمي توزيع ما متوسطه ١٣ ١٨٦ طنا متريا من الأغذية في الشهر على ٨٩٦ ٣٠٩ مستفيدين في ١٧ مقاطعة. ولكن أدى عدم الأمن ونقص الوقود وإغلاق المطارات والإصلاحات التي أجريت فيها وندرة بعض السلع إلى نقص في عمليات التوزيع الفعلي خلال الفترة. وفي نيسان/أبريل، خفضت لجنة الصليب الأحمر الدولية عدد المستفيدين في مقاطعة هومبو من ٣٢٨ ٠٠٠ مستفيد إلى ٢٨ ٠٠٠ مستفيد. وفي آذار/مارس، استحدث برنامج الأغذية العالمي نظاما جديدا للتسجيل يهدف إلى تحسين استهداف المستفيدين. وبحلول حزيران/يونيه، كان قد جرى في إطار هذا النظام الجديد تسجيل نحو ٤٠ ٠٠٠ أسرة من الأسر التي شردت مؤخرا.

تنسيق المساعدة الإنسانية

٤٥ - استمر التقدم الايجابي المتحقق في مجال التنسيق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي منتصف آذار/مارس اتجهت في بعثة إلى أنغولا الشبكة المشتركة بين الوكالات لكبار الموظفين المعنية بالمشردين داخليا، برئاسة منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بالمشردين داخليا، وبمشاركة ممثلين من منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وقيمت البعثة احتياجات المساعدة والحماية اللازمة للمشردين داخليا من حيث طبيعتها وحجمها، واستعرضت القدرة التنفيذية للجهات الإنسانية. واستعرض الفريق أيضا التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا في أعقاب زيارته لأنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقامت البعثة، التي اجتمعت مع ممثلي الحكومة وقطاع شامل عريض من الشركاء في المجال الإنساني، وزارت مواقع المشردين داخليا في مقاطعات بيبي وهومبو ولواندا، بالإعراب عن قلقها إزاء ما زعم عن حدوث انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان، بما في

ذلك عمليات إعادة التوطين القسرية واستهداف المدنيين والتجنيد الإجباري وسلب الإمدادات الإنسانية والعنف الجنسي.

٤٦ - وزارت السيدة كارول بيلامي المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنغولا في آب/أغسطس. وكان الهدف من الزيارة هو تدعيم حملة للقضاء على شلل الأطفال والمساعدة في بدء حملة جديدة لقيود الموالييد. وعلاوة على ذلك، أجرت المديرية التنفيذية تقييما لحالة الأطفال في أنغولا، واستعرضت بناء على طلب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ الظروف الإنسانية بصفة عامة. وفي أعقاب اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والشركاء في المجال الإنساني وزيارات ميدانية إلى مقاطعات بيبي وكابيندا ومالانجي، أعربت المديرية التنفيذية عن قلق بالغ إزاء ضعف مستوى التعليم المتاح للأطفال وأكدت على أهمية توسيع نطاق إمكانية الحصول على الموارد الحكومية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

٤٧ - وفي خطوة إيجابية إلى الأمام، اجتمع في لواندا في نيسان/أبريل فريق تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يشترك في رئاسته وزير الشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج ومنسق الشؤون الإنسانية وذلك لمناقشة الحالة الإنسانية في البلد. وعلى أساس الصيغة الجديدة لتقاسم المعلومات، التي أعدت بصورة مشتركة على المستوى الميداني بين ممثلي الحكومة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، قدمت الوحدة التقنية لتنسيق المساعدة الإنسانية استعراضا عاما للحالة الإنسانية في المقاطعات كلها البالغ عددها ١٨ مقاطعة ركز على الاحتياجات الأساسية وحدد خطة عمل تمتد شهرين لكل مقاطعة. وأعدت أيضا الأولويات وخطط العمل المتعلقة بالأفرقة الفرعية الوطنية الثلاثة المعنية بالأمن الغذائي والزراعة، والصحة والتغذية، والمشردين داخليا واللاجئين.

٤٨ - وفي نيسان/أبريل، حرت صياغة الخطة الوطنية الثانية لإجراءات الطوارئ بقيادة الوحدة التقنية لتنسيق المساعدة الإنسانية. وركزت الخطة التي أعدتها ١١ وزارة وإدارة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الإجراءات الحكومية في سبعة قطاعات، ووضعت إطارا للتدخلات الإنسانية عموما في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي آب/أغسطس حضر، من جميع المقاطعات البالغ عددها ١٨ مقاطعة، ما يزيد على ٢١٠ من المندوبين الحكوميين ومن موظفي الأمم المتحدة الميدانيين حلقة العمل الثانية لتخطيط المقاطعات. وأثناء أيلول/سبتمبر، تم تحت إشراف حكومي صياغة خطة عمل تتبعها المقاطعات في حالة الطوارئ بالنسبة لكل مقاطعة. وحددت الخطط الخاصة بالمقاطعات الأولويات الإنسانية لكل مقاطعة وحددت الخطوات المحددة التي يتبعها الشركاء

في السنة المقبلة. ولضمان التكامل بين مساهمات الحكومة ومساهمات الأمم المتحدة، ستشكل الخطط المتعلقة بالمقاطعات أساس النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢.

٤٩ - وفي منتصف آب/أغسطس، أعلنت الحكومة إنشاء اللجنة المشتركة بين القطاعات لإزالة الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية في إطار مجلس الوزراء. وستكون اللجنة مسؤولة عن تنسيق أنشطة إزالة الألغام وعن مساعدة ضحايا الألغام. وتضم اللجنة ممثلين لوزارات الشؤون الاجتماعية وإعادة الإدماج، والصحة، والزراعة والتنمية الريفية، وإدارة الأراضي، والعلاقات الخارجية، والدفاع، والداخلية، والقوات المسلحة الأنغولية وستة ممثلين للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

خامسا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٥٠ - في الفترة قيد الاستعراض، أحرز بعض التقدم نحو تحقيق قدر أكبر من استقرار الاقتصاد الكلي وذلك رغم عدم بلوغ كثير من أهداف الاقتصاد الكلي المحددة في برنامج صندوق النقد الدولي الذي يرصده الموظفون. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل التضخم السنوي إلى ١٧٣ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ بالمقارنة بنسبة تجاوزت ٤٠٠ في المائة في السنة السابقة وإن كانت النسبة لا تزال أعلى من النسبة المستهدفة في حزيران/يونيه التي حددها البرنامج الذي يرصده الموظفون بنسبة ١٥٠ في المائة وانخفض معدل التضخم إلى ١٣١ في المائة في آب/أغسطس.

٥١ - ويبدو أن انخفاض التضخم حدث رغم استمرار العجز الضخم في الميزانية، ولم يمكن تحقيقه إلا نتيجة إجراء اتخذه المصرف المركزي لاحتواء انخفاض قيمة الكوانزا عن طريق بيع عملات أجنبية في السوق المحلية. ونتيجة لذلك لم تتمكن الحكومة من تلبية الأهداف التي حددها البرنامج الذي يرصده الموظفون فيما يتصل بالاحتياجات الدولية، وجاوزت الحد الأقصى الذي حدده البرنامج ذاته فيما يتصل بالاقتراض الخارجي. وفي آب/أغسطس، تعاقدت الحكومة على قرض جديد بضمان النفط قيمته ٦٠٠ مليون دولار من اتحاد للمصارف الدولية، مما زاد رصيد الديون التجارية المكلفة التي يتعين سدادها عن طريق تسليم شحنات نفطية في المستقبل.

٥٢ - ومن المعتقد أن صادرات النفط (التي بلغت قيمتها نحو ٧ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠) انخفضت انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٠١ نتيجة الضعف الضئيل نسبياً الذي لحق بأسعار النفط والانقطاع المؤقت الذي طرأ على الاتجاه الطويل الأجل السائد فيما يتصل بزيادة إنتاج النفط، الذي يبلغ حالياً نحو ٧٤٠.٠٠٠ برميل في اليوم. ولكن سيؤدي بدء إنتاج حقل جيراسول الرئيسي الجديد في نهاية هذا العام إلى رفع

إنتاج النفط إلى رقم مسقط يبلغ ٩٥٠.٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠٢. وينبغي أن تخفف الزيادة الكبيرة في صادرات النفط ضغوط الميزانية وضغوط ميزان المدفوعات بقدر كبير وذلك بافتراض عدم حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط في العالم.

٥٣ - وانتهى في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تنفيذ البرنامج الذي يرصده الموظفون والذي كان قد بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وكانت الأهداف الرئيسية للبرنامج هي استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين الشفافية في عمليات القطاع العام وبدء تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية. وفي أعقاب بعثة للرصد موفدة من صندوق النقد الدولي في تموز/يوليه، أفاد الصندوق بأنه تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ومن بينها بدء دراسة تشخيصية لقطاع النفط، لكن لم تكتمل بعد كثير من التدابير. وأشار الصندوق أيضا إلى أنه يلزم اتخاذ إجراء عاجل لتحسين إنتاج ونشر البيانات المتعلقة بإيرادات الحكومة ونفقاتها ومعاملات الدين الخارجي. ورغم أن البرنامج الذي يرصده الموظفون قد انتهى، فقد تم بناء على طلب الحكومة تمديد الموعد النهائي لتنفيذ التدابير التي حددها البرنامج إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. واتفق صندوق النقد الدولي والسلطات على أنه يمكن بدء المناقشات من جديد بشأن الحد من الفقر ومرفق النمو بعد تحقيق أهداف البرنامج الذي يرصده الموظفون.

٥٤ - ومن بين التدابير التي حددها البرنامج الذي يرصده الموظفون إعداد ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر. وبعد أن أكملت الحكومة المشروع الأول للورقة في شباط/فبراير ٢٠٠١، أعد جهاز الأمم المتحدة في أنغولا مذكرة عن مشروع الورقة استنادا إلى التعليقات والمقترحات التي قدمتها كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وقدم المنسق المقيم هذه المذكرة إلى وزير التخطيط في ٢ أيار/مايو. وتواصلت الحكومة العمل على بلورة ورقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر وطلبت مساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في إكمالها. ولكن باستثناء حلقة دراسية عن القطاعات الاجتماعية والحد من الفقر، استضافتها وزارة التخطيط في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه، لم تبدأ بعد المشاورات مع المجتمع المدني والجمعية الوطنية بشأن استراتيجية الحد من الفقر.

٥٥ - وفي الحلقة الدراسية المعقودة في تموز/يوليه، قدمت الحكومة بيانات أولية من دراسة استقصائية لنفقات الأسر المعيشية ودخولها غطت الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ أجراها المعهد الوطني للإحصاءات، وأكدت البيانات خطورة حالة الفقر. وأظهرت البيانات التي اتصلت كلها تقريبا بمناطق حضرية، ولم تشمل بعض أشد المناطق تضررا من الحرب، أن ٦٣ في المائة من الأسر المعيشية تعيش تحت خط الفقر. والأمر الأشد إزعاجا في هذا كله، أن نسبة

٢٥ في المائة من الأسر المعيشية تعيش تحت خط الفقر المدقع، أي ما يوازي نحو ٦٠ سنتا من سنوات الولايات المتحدة للشخص البالغ في اليوم (ما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من السعرات الغذائية فقط).

٥٦ - وفي خطوة أثارت جدلا كبيرا شمل احتجاجات من جانب الذين تأثروا بها مباشرة، بدأت حكومة مقاطعة لواندا في هدم بيوت نحو ٥٠.٠٠٠ من المقيمين في الأحياء الفقيرة في منطقة بوافيستا، مشيرة إلى مخاطر التحات في المنطقة ونقلتهم إلى مستوطنة على بعد نحو ٤٠ كيلومترا خارج المدينة حيث زودتهم بالخيام. وقد بدأ هدم البيوت ونقل السكان في تموز/يوليه وهو مستمر على مراحل على الرغم من احتجاجات لجنة سكان بوافيستا والحامين المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يساعدون السكان الذين يشتكون من أنه لم تجر استشارتهم ومن أنهم لم يتلقوا تعويضا عن فقدان ممتلكاتهم ومن أنهم نقلوا بالقوة إلى مكان بعيد عن مصادر عملهم ودخلهم.

٥٧ - واستمرت حملة القضاء على شلل الأطفال، وعقدت الجولة الثالثة من أيام التحصين الوطنية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما من الشركاء الوطنيين. وأشارت البيانات المقدمة من وزارة الصحة عن الجولة الثانية لأيام التحصين الوطنية التي جرت من ١١ إلى ١٣ آب/أغسطس، إلى أنه تم تحصين نحو ٣,٦ ملايين طفل دون سن الخامسة، من بين العدد المستهدف البالغ ٣,٨ ملايين طفل، في ١٢٣ بلدية من البلديات المحلية البالغ عددها ١٦٤ بلدية. ولكن نتيجة لتزايد الصعوبات المصادفة في إمكانية الوصول إلى الأماكن، حدث تخفيض طفيف في نطاق التغطية الجغرافية بالمقارنة بالجولة الأولى لأيام التحصين الوطنية التي جرت من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه عندما تم الوصول إلى ١٣٩ بلدية. ومع ذلك، فيبدو أن أنغولا تسير سيرا حثيثا في طريق بلوغ هدف القضاء على شلل الأطفال وذلك إذا استمرت الحملة وعُززت خدمات التحصين الروتينية ودُعم هذا بنظام فعال لمراقبة الأمراض الوبائية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لم يثبت حدوث أي حالات للإصابة بفيروس شلل الأطفال بشكل مستفحل.

سادسا - ملاحظات

٥٨ - كانت توجد في بداية العام بادرة أمل على أن الصراع قد يتيح إجراء ما يبدو أنه حوار قد يدفع الطرفين في اتجاه التوصل إلى تسوية سلمية لخلافتهما. وللأسف أدى اتساع نطاق هجمات المفاووين التي شنتها يونيتا وتكرارها، لا سيما على المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، إلى إغراق البلد في مأزق سياسي وعسكري آخر.

٥٩ - وكانت هناك مع ذلك علامات مشجعة على حل الصراع واستمر المجتمع المدني في توجيه النداء من أجل التسوية السياسية. وفي الواقع، فإن كلا من الحكومة ويونيتا قد أكدا مجددا صحة بروتوكول لوساكا كأساس للسلام في أنغولا، بالرغم من أن لديهما تفسيرات مختلفة فيما يتعلق بطرق وسبل تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالبروتوكول. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ممارسة نفوذهما ومساعدة الطرفين على إيجاد سلام دائم في إطار البروتوكول.

٦٠ - ولا يزال الصراع الجاري يؤثر بشدة على حالة حقوق الإنسان في أنغولا، لا سيما في المقاطعات والمناطق المتأثرة بحرب المفاورين. وبالإضافة إلى الأنشطة الجارية للمؤسسات وأنشطة بناء القدرات في لواندا، أُنخذت مبادرات عديدة لدعم الأنشطة في المقاطعات. ولا تزال الحالة الإنسانية تتسم بالخطورة أيضا، لا سيما في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها، حيث تثار الشكوك في تدهور الأحوال. وبينما تواصل الوكالات الإنسانية أنشطتها لتقديم الدعم في جميع المناطق، فإنني أناشد الحكومة والمجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى السكان المدنيين في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها.

٦١ - وسيقوم مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا، بناء على طلب حكومة أنغولا، بزيارة أنغولا، في وقت لاحق من العام الحالي لإجراء مشاورات مع الحكومة، والأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد في التوصل إلى سلام في البلد عن طريق التفاوض. وسيجري أيضا مشاورات، بشأن طلب الحكومة لدعم ومساعدة المنظمة فيما يتعلق بالانتخابات التي ستجرى في أواخر عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣، وبالمشروع الرائد وصندوق السلام والمصالحة الوطنية.

٦٢ - وبفضل جهود مكتب الأمم المتحدة في أنغولا ولا سيما مستشاري للمهام الخاصة في أفريقيا، وكذلك ممثلي في أنغولا، أجريت اتصالات على نطاق واسع مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والكنيسة والتي يمكن أن توفر أساسا داعما قويا لعملية البحث المشتركة عن حل سياسي للصراع. ويواصل المكتب الاضطلاع بدور أساسي في تقديم المساعدة إلى حكومة وشعب أنغولا في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات، وكذلك في المجال الهام للمعونة الإنسانية. وبالإضافة إلى رصد الحالة على أرض الواقع، فإن المكتب يجسد بطرق ملموسة الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بإزاء القضية الملحة للسلام والوفاق والازدهار في أنغولا. ولذلك أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لفترة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.